الورقة البيضاء:

إفقار الموظفين وإغناء القطاع الخاص

صالح الحسناوي
بغداد

اصدر مجلس الوزراء ورقة الإصلاح الاقتصادي (الورقة البيضاء) والتي ناقشت الوضع الاقتصادي الحالي والحلول المقترحة وتهدف الورقة إلى تحقيق اقتصاد ديناميكي حديث يخلق فرص للمواطنين لعيش حياة كريمة من خلال الإصلاحات الشاملة .

وحددت الورقة سببين رئيسيين لمشكلة الاقتصاد العراقي أولهما: سيطرة القطاع العام على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من حيث عدد الموظفين والمتقاعدين ومقدار الرواتب ودور الدولة ألريعي ودعم الخدمات الأساسية وضعف مؤسسات الدولة وثانيهما عدم منح القطاع الخاص الفرصة الحقيقية للنهوض بالاقتصاد العراقي وخاصة مع تحديات جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط وازدياد عدد السكان .

لقد أغفلت الورقة وبشكل يثير الريبة أهم عامل يعاني منه الاقتصاد إلا وهو الفساد المستشري عموديا وأفقيا في القطاعين العام و الخاص حيث وردت كلمة (فساد) أربعة مرات فقط في الصفحات (24-67 - 95-96)، ولا يمكن إغفال الفساد الواضح في مزاد العملة والعقود الحكومية وشركات الاتصالات والمصارف الأهلية وسيطرة شركات عائلية محددة مملوكة ومدعومة حزبيا على عقود القطاع العام إضافةً الى ضعف هيبة الدولة وضعف إنفاذ القوانين وتطبيقها .

بحثت الورقة في القسم الثاني الإصلاحات الاقتصادية والتي ركزت على مبدئيين أساسيين , الأول : التخفيض الكبير في الرواتب وتقليص التعيينات الحكومية وزيادة الضريبة على الموظفين وخفض أو إلغاء دعم الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء وتخفيض قيمة الدينار العراقي والمبدأ الثاني هو التمكين و الدعم غير المحدود وغير المشروط للقطاع الخاص من خلال الدعم المالي المقدم من الحكومة والمنح الخارجية وتقليل الرسوم الكمركية وعدم رفع نسبة الضرائب والحق بشراء أراضي الدولة استثناءً من القوانين السارية وشراء الشركات العامة الرابحة والممولة ذاتيا وغيرها , ورغم كل هذه الامتيازات المقدمة للقطاع الخاص إلا أن الورقة افتقرت الى مقترح إصدار تشريعات قانونية تنظم عمل القطاع الخاص وطرق مراقبته وشفافية الحسابات المالية وتسديد الضرائب والرسوم الكمركية المستحقة للدولة وضمان حقوق العاملين من حيث الأجور والحقوق الأخرى لمنع تغول القطاع الخاص واحتكاره للخدمات وبالتالي السيطرة على النظام السياسي .

أن الهدف الأساسي المرجو من تمكين القطاع الخاص هو زيادة إيرادات الدولة ورفع نسبة التوظيف في القطاع الخاص والمشاركة الحقيقة والفعالة في التنمية المجتمعية وهذا ما لم نجده إطلاقا في هذه الورقة .

إن الإجراءات التقشفية المرتكزة على الموظفين سوف تلحق ضرراً كبيراً بقطاع واسع من المواطنين إذا علمنا أن عدد الموظفين في العراق يقارب الأربعة ونصف مليون موظف مما يعني اعتماد خمسة وعشرين مليون مواطن تقريبا على الرواتب كمصدر للدخل وحيث أن الراتب سيستهدف بسلسلة من الإجراءات المباشرة كتخفيض الراتب ورفع نسبة الضريبة وإجراءات غير مباشرة كرفع الدعم عن الكهرباء والماء وتخفيض سعر الدينار العراقي الذي يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للموظف , مما سيؤدي حتما الى تخفيض نسبة الرواتب بشكل كبير والقوة الشرائية وينعكس على المستوى المعيشي ونسبة الفقر ونشاط السوق التجاري والذي يشكل الموظفين جل زبائنه.

ولجعل الورقة قابلة للتطبيق نقترح ما يلي

1- تطبيق أجراء واحد فقط بخصوص موظفي الدولة وهو استيفاء الضريبة على الراتب الكلي مما سيوفر للدولة ما لا يقل عن ستة ونصف ترليون دينار حيث أن مجمل الرواتب لعام 2020 هو أربعة وستون ترليون وأربعمائة مليار دينار

2- تنظيم عملية التوظيف في القطاع العام من خلال تفعيل مجلس الخدمة الاتحادي والاقتصار على إعادة النظر برواتب ذوي الدرجات الخاصة والمسؤليين فقط دون باقي الموظفين .

3- تحقيق العدالة الضريبية وتشريع قانون موحد وواضح وشفاف لضريبة الدخل يعتمد مبدأ التصاعدية مع إعادة ضريبة الدخل على الشركات الى سابق عهدها والبلاغة 40 بالمئة من الدخل بدلا من 15 بالمئة وإلزام شركات القطاع الخاص بتسديد الضرائب والتي تقارب عدة مليارات من الدولارات .

4- إعادة النظر بمزاد العملة وتشريع قانون جديد للبنك المركزي العراقي وإعادة النظر بسعر الدولار مقارنة بالدينار على أن تتحمل المصارف الأهلية وشركات الصيرفة النصيب الأكبر من التغيير بدلا من المواطن من خلال تشريع قانون يلزم المصارف وشركات الصيرفة بنسبة فائدة يحددها البنك المركزي وخضوعها للرقابة والمسالة .

5- جباية الرسوم الكمركية واستيفائها مقدما وحال إصدار خطاب الضمان أو تحويل مبلغ الاستيراد من قبل البنك المركزي العراقي ضمانا لحق الدولة مما يحد بشكل كبير من الفساد المستشري في المنافذ الحدودية .

6- الإبقاء على شركات القطاع العام الرابحة وتعزيزها وذلك لفرض التوازن بين القطاع العام والخاص ومنع احتكار القطاع الخاص لكل الخدمات .

7- إصدار قوانين تنتظم عمل القطاع الخاص وشفافية الحسابات والأرباح والاستحقاقات الضريبية وإلزام الشركات بدفع مستحقات الدولة وتحسين جودة الخدمات وحماية المواطن من الاحتكار والتحكم بالأسعار ,مع ضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص .

8- توزيع أراضي الدولة على المواطنين بأسعار مقبولة بدلا من بيعها للقطاع الخاص استثناءً من القوانين كما ورد في الورقة .

9- دعم الزراعة وتطويرها بدلا من رفع الدعم عنها واعتمادها كأولوية لضمان الأمن الغذائي والعمل الجاد على تعزيز الصناعات البتروكيملوية والتحولية ضمن برنامج واضح ومحدد بفترة زمنية .

10- إعادة النظر بمفهوم الاستثمار والذي يجب أن يوجه الى مشاريع السلع القابلة للتداول بدلا من المشاريع الترفيهية والحد من الفساد الكبير في هذا القطاع .

11- تفعيل الجباية وفرض سطوة القانون على الممتنعين يمثل الخطوة الأولى لزيادة موارد الدولة قبل إعادة تسعير الكهرباء والماء على أسس تجارية .

وخلاصة القول بان الورقة طرحت مفهوم التقشف للمواطنين والرخاء لشركات القطاع الخاص.

□ وزير ونائب سابق

عيد الميلاد من جديد ولكنْ في ظلّ كورونا

لويس إقليمس
بغداد

بغداد، في 25 تشرين ثاني 2020

ثلما اعتاد العالم المسيحي انتظار يوم 25 كانون أول من كلّ عام، وكما اعتاد ذوو الإرادات الطيبة من أديان ومعتقدات أخرى مشاركته هذه المناسبة المارانية ذي المعاني السامية للبشرية جمعاء، ها هو بعد أيام قليلات يستعد مجدّدًا لاستقبال زمن الميلاد، ذكرى ولادة المسيح "عيسى" من مريم العذراء النقية الطاهرة التي ظفرت لوحدها بنعمة استثنائية من لدن ربّ السماوات والأرض لتكون وعاءً لفادي البشر، بحسب المعتقد المسيحي واللاهوت المسيحاني. إنها لمناسبة ميمونة جامعة وسامية دخلت التاريخ منذ أكثر من ألفي عام خلت، فأخذت حيزًا من عقل البشرية وفكرها واستعدادها وممارساتها العبادية والظاهرية التقليدية التي تخطّت العالمية في احتفالياتها وأدواتها ورموزها، ما استوجب شكلاً من التشاركية المسكونية والتعاطف والتماهي المجتمعي مع المحتفلين بها، كلّ وفق رؤيته وإيمانه واستيعابه ومعاييره وجاهزيته وجيبه. أمّا ما يميّز الدلالات السامية العليا لهذه المناسبة مسيحيًا ووطنيًا وعالميًا، فيتمحور بالتأكيد حول "رسالة السلام والمحبة والرحمة" التي حملها مولود المغارة، يسوع ابن مريم، يوم مولده. فهذا شاعر العرب الكبير أحمد شوقي يلخص الرسالة السمحاء لكلمة الله في الأرض يوم مولده في واحدة من أروع قصائده:

وُلِدَ الرفقُ يَومَ مَولِدِ عيسى
وَالمُرُوءاتُ وَالهُدى وَالحَياءُ
وَازدَهى الكَونُ بِالوَليدِ وَضاءَت
بِسَناهُ مِنَ الثَرى الأَرجاءُ
وَسَرَت آيَةُ المَسيحِ كَما يَسري
مِنَ الفَجرِ في الوُجودِ الضِياءُ
تَملأُ الأَرضَ وَالعَوالِمَ نورًا
فَالثَرى مائِجٌ بِهَا وَضّاءُ
لا وَعيدٌ لا صَولَةٌ لا انتقامٌ
لا حُسامٌ لا غَزوَةٌ لا دِماءُ

اليوم، في الوقت الذي ينهمك فيه العالم الغربي أكثر من غيره بمظاهر الاحتفال بنصب شجرة رمزية لإحياء هذه المناسبة كما تشهد ذلك ساحة القديس بطرس في دولة الفاتيكان، المقر البابوي الذي يستقطب الآلاف من الزوار سنويًا بهذه المناسبة، هناك مدنٌ غيرها تمضي أيامًا بل أسابيع لنصب مظاهر إضافية للزينة والبهجة، إلى جانب رمزية الشجرة التي تختلف نوعًا وشكلاً بحسب مشيئة الجهات التي تتولى هذه المهمة والمتاح فيها من أشكال المزروعات التقليدية. ولا يفوت الجهات الكنسية عادة، توظيف أشكال أخرى تزيد من جمالية الرمزيةّ التي تمنحها شجرة الميلاد، حيث تعكف كنائس العالم قاطبة لنصب مغارة الميلاد الرمزية التي تتراوح عادة في اختلاف هيئتها وشكلها وتتقارب في مضمونها وغرضها. ولكنها في كلّ الأحوال تشير إلى رمزية الموقع البسيط الذي وُلد فيه مخلصّ البشرية حين اختار أن تكون ولادتُه في مغارة وضيعة تأوي حيوانات تكفلت هي أفضل من البشر بتدفئته في تلك الليلة القارسة.

وهذه رمزية أخرى تشير إلى وداعة المسيح المولود في مذود ضمن مغارة في مدينة "بيت لحم -أفراطَ"، طفلاً "ملكًا" رضيعًا جميلاً عجيبًا كاملَ البهاء وسط ظروف جوية قاسية شديدة البرودة. كما تُذكّرُ هذه الولادة بتواضعه الإلهي بحسب الإيمان المسيحي، لكونه لم يشأ أن يكون مُلكُه بشريًا من العالم أو أن يرفع السيف ويصول ويجول قتلاً وهتكًا للأعراض وانفلاتًا بلا حدود في متع الأرض والنساء. فملكوت المسيح ليس من هذا العالم، كما أعلن في بشارته لكلّ الأرض، إذْ لم يشأ تقبّلَ التيجان ولا الثروات ولا الملذات ولا المتع الأرضية، كما فعل أنبياءٌ كذبة وتبجّحَ ملوكٌ وزعماء ورؤساء كثيرون عبدوا المال والسلطة والمتعة وآثروا ظلمَ إخوتهم البشر وقهرَ الشعوب وتجويعهم بفعل سطوتهم وقساوة قلوبهم واحتقارهم للبشر إخوتهم في الخلق. بل فضلَ هذا "الملك" البسيط مولودُ المغارة، عوضًا عن كلّ أشكال المفاخر والمتع البشرية أن يتقبّلَ هدايا الأشراف (المجوس) القادمين من الشرق حاملين "ذهبًا ومرًا ولبانًا"، تجسيدًا ورمزًا لحياة المسيح على الأرض طيلة 33 عامًا التي أمضاها في رسالته الإلهية وسط البشرية، وبالذات في موطنه إسرائيل (فلسطين). فالذهب إنّما يُقدّم للملوك، والمسيح وُلد ملكًا بغير تاج بشريّ باعتراف ملوك الشرق الثلاثة.

و"اللبان" إشارة واضحة إلى رمزية ملء الكهنوت التي حملها المسيح في حياته. فيما "المرّ" دلالةٌ للآلام التي سيكابدها المسيح في نهاية رسالته حينما أنكرُه اليهود ورفضُه أهلُ بيته، بحسب ما ورد في مواقع عديدة في أسفار الكتب المقدسة والأنبياء.

بعيدًا عن هموم اللاهوت والإيمان والمعتقد، فقد أصبح عيد الميلاد الذي تمّ "الاتفاق" على تعيينه في 25 آنون أول من كلّ عام، مناسبة وطنية بلْ ودولية للاحتفال على نطاق واسع في معظم بلدان العالم. ففي مثل هذه المناسبة الكبيرة التي يحتفل بها العالم المسيحي قاطبة، تحتار العائلات وإدارات الكنائس والمنظمات والحكومات التي لا تفوّت هذه الاحتفالية التي يفرح لها الصغار قبل الكبار، في كيفية نصب شجرة الميلاد محور الاحتفالات في المنازل والكنائس وفي الطرقات والساحات العامة ومحلات البقالة والأسواق الكبيرة التي تتنافس سنويًا في عرض المزيد من اشكال الزينة والشجر بحيث لا يكاد يخلو بيتٌ أو مدينة أو قرية أو ساحة من مباهجها. وبالمناسبة، فقد غزت الصين أسواق العالم في إنتاجها وتصديرها أشكال هذه المباهج التي غطّت أسواقًا عالمية ومنها بلدان الشرق الأوسط والعراق من بينها.

إلاّ أنّ جانبًا مهمًا في هذه المناسبة مازال يشكلُ هاجسًا للكنائس وإداراتها حول إمكانية المشاركة الدينية والطقوسية بهذه الاحتفالية ليلة عيد الميلاد بالذات، بسبب المعوقات والإجراءات التي حتّمتها جائحة فيروس كورونا المستجدّ. فمن جملة ما تتطلبه الوقاية من الوباء، فرض شرط التباعد الاجتماعي، ما يعني حرمان الملايين من إمكانية الاحتفال بالطقوس الدينية التقليدية التي اعتادوا عليها المشاركة الوجدانية في الصلوات والطلبات والأدعية بعيد سعيد ومبارك ينعم فيه الباريّ تعالى على العالم أجمع بالصحة والسلامة والأمان وسط فوضى السياسة الطائشة لزعامات دول وأعمال عنف تسود معظم بقاع العالم.

وسيبقى الخيار الأفضل لجميع المحتفلين بهذه المناسبة اقتصار الاحتفال ضمن مجاميع صغيرة من دون لقاءات عائلية موسعة أو إقامة حفلات صاخبة في القاعات والنوادي والساحات العامة وقاية من الإصابة بالجائحة اللعينة المنتشرة في أغلب دول العالم، على الأرجح. وهذا لم يمنع جميع البشر من ترنيم رسالة الملائكة بإعلان بشرى الميلاد " المجد لله في العلى وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرّة الصالحة لبني البشر".

في العراق، أمنية بعيد وطنيّ رسميّ للميلاد

اعتاد الكثير من العراقيين ومازالوا يتشاركون وجدانيًا أصدقاءهم وجيرانهم وبني وطنهم ممّن تبقى من مسيحيي العراق، مناسبة عيد الميلاد ورأس السنة في كرنفال وطنيّ لا يقلّ شأنًا عن احتفالهم بأعيادهم الخاصة. وقد اتسعت المشاركة لتشمل حضور القداس مساء العيد الذي كان يجري في السابق منتصف الليل كتقليدٍ مسيحي في كنائس العراق والعالم. وإن دلّ هذا على أمرٍ، فإنّما هو دلالة على الألفة والمحبة وصفاء النية والتفاهم والمودة، وهي أشكال من التعاطف التي يحلم بها جميع ذوي الإرادة الصالحة وأصحاب النوايا الطيبة من أبناء الوطن الواحد بمشاركة بني جلدتهم في الوطن الذي يحلم به الجميع كي يكون خيمة وارفة لكلّ المكوّنات الوطنية بأديانها وأطيافها ومذاهبها وأعراقها. وهذا ما يشكلُ اليوم قاسمًا مشتركًا للمواطنين الواعين حول إيجاد صيغة فاعلة للتفاهم الوطني المبني على الحوار وتقاسم المصير وصناعة مستقبل الأجيال التي وضعتها سياسة الحكومات المتتالية في مهبّ الريح بسبب سلوكياتها الأنانية غير الوطنية والبعيدة عن أخلاقيات الحكم والإدارة الرشيدة. ومن الجميل أن تتصاعد دعواتٌ وطنية ومجتمعية لإصدار قرار حكوميّ رسميّ باعتبار عيد الميلاد ضمن الأعياد الوطنية التي يحتفل بها العراقيون جميعًا.

وهذا ما طالبت به أيضًا "مرجعيات مسيحية وطنية" حفاظًا وتعزيزًا للروح المجتمعية المتآلفة والمتكاتفة والمتناغمة في عمومها، وكي تبرز أهمية هذا المكوّن وثقافته وجدارته وحضوره الوطني وتجذّره في الأرض ومشاركته مع غيره من سائر المكوّنات في بناء الوطن وتسهيل العيش المشترك ونبذ التطرّف وأشكال العنف والعمل بموجبات القانون ومنطق الدولة التي لها هيبتُها وسيادتُها فوق كلّ الولاءات وبالضدّ من كلّ المصالح الشخصية والفئوية والطائفية التي يرفضها الطيبون. فالمسيحيون مهما قلّوا، سيبقون تلك القوّة الإيجابية التي تساهم في بناء الأوطان والمجتمعات. والمجتمع أو البلد الذي يخلو من فئة هذا المكوّن يبقى ناقصًا وغير قادر لخلق سبل العيش المشترك وضمان سمة الانفتاح وصناعة اشكال الحوار والتفاهم في بناء الأوطان. كما أن مثل هذا القرار الجريء سيكون بمثابة جرعة ناشطة لما تبقى من مواطني هذا المكوّن الأصيل ومَن غادروه مرغمين، للشعور بوجود مَن مازالَ من بني وطنهم من يشعر بالحزن على غيابهم وتركهم أرضَ الآباء والأجداد للعودة من أجل المساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي المثلم وعودة اللحمة الوطنية لسابق عهودها.

مشاركة أخوية وجدانية

من المؤكد، قد شهد المجتمع العراقي في السنوات الأخيرة وتيرة متنامية من التعاطف المجتمعي مع المحتفلين بهذه المناسبة من إخوة الوطن من جميع الطوائف المسيحية بعد زيادة الوعي المجتمعي وتقارب الرؤى الوطنية بضرورة الخروج من عنق الزجاجة الذي حصرهم فيها أدعياء "التابوهات" والتحريم بحسب تأويلات هذه الفئة الضالّة التي مازالت تعيش أجواء الماضي المتخلّف قبل أكثر من 14قرنًا من الجمود والتأخر عن مراقي التجديد والتحضّر والتأقلم والتعاطف بين الشعوب والأمم. فما كان يصلح في ذلك الزمان، لم يعد صالحًا ولا منطقيًا ولا مقبولاً في زمن التكنلوجيا الرقمية المتسارعة في خطاها لمعرفة كلّ شيء والوقوف على أيّ شيء لا يخطر على البال ولا يأتي في الحسبان.

وهذا العيد وما يُحلمُ به أن يجلبه من راحة بال واطمئنان ومباهج ومن تشاركية وطنية ومجتمعية في الصلوات ومن ممارسات جانبية وهدايا وزينة وحلويات لها خصوصيتُها، كلّها أدوات لخلق عقد وطنيّ إيجابيّ بين أبناء الوطن الواحد مبنيّ على احترام حق الآخر في الاحتفال بمناسباته الدينية والمذهبية والاجتماعية من دون تمييز ولا تفرقة ولا استهانة ولا استخفاف ولا تحريم. لذا لا عجب أن نجد اليوم عائلة مسلمة أو غيرها من سائر المكوّنات المتآخية الأخرى تتسابق لشراء شجرة عيد الميلاد ونصبها باحترام في موقع بارز في المنزل أو في موقع العمل احتفاءً بمناسبة دينية كبيرة لإخوتهم المسيحيين في الوطن.

اليوم، صار من حقّ الإنسان المخلوق حرًا لا عبدًا أن يتناغم مع محيطه ويتقارب في رؤاها مع مواطنيه وجيرانه ويتشارك معهم حلو الحياة ومرّها، بهجتَها وأحزانَها. وبغير هذا، سيقفُ عنهم ومنهم ولهم غريبًا دخيلاً شاذًا في سلوكه ونطاق حياته، ليبقى تمثالاً جامدًا صامتًا لا حياة فيه ولا طعم ولا رائحة ولا منفعة ولا عاطفة ولا إحساس بمحيطه وسط المجتمع. لقد تنامت فكرة التعاطف الوطني مع أبناء الوطن الواحد وسط المجتمع العراقي المتكاتف لتجتمع حولها جميعُ سبل التوافق والتفاهم والتقارب التي من شأنها لمّ شمل أبناء هذا الوطن الغارق في متاهات الطائفية وفساد الزعامات السياسية التي اعتادت الرقص على أحزان وأشجان الشعب عبر المتاجرة بالشعارات الدينية والعرقية والطائفية لأغراض فئوية ضيقة وأخرى شخصية وغيرها مذهبية مقيتة لا يُترجّى منها تغييرًا في المنهج الوطني المفقود على طاولة هذا الصنف من الساسة والزعامات الحزبية التي قتلت الروح الوطنية ووأدت أية آمال بالتغيير الإيجابيّ نحو الأفضل في ظلّ تدوير ذات الشخوص أو عبر محاولات خبيثة وحثيثة لإنتاج مثيلاتها السيئات. وقد بدأت بوادر مثل هذه المحاولات السلبية بالبروز على الساحة السياسية العراقية منذ أسابيع وأيام عبر أولى الخطوات التي سمحت بتدوير ذاتها من خلال إنتاج أحزاب ثانوية بأهداف متماهية مع شعارات الانتفاضة وعبر شخصيات شبابية أو جاذبة في السحنة والشكل والصورة في محاولة للظهور بطابع الادّعاء بالإصلاح.

كما آلت جهات سياسية على نفسها وأخرى غيرها ومنها تياراتٌ تدّعي الإصلاح أن تتجرأ بتخوين إرادة الانتفاضة التشرينية وشخوصها ووصمها مؤخرًا بصفات لا تليق بأهدافها الوطنية العالية في بحثها السلمي عن "وطن مفقود". فسوح الثورة والشرف، وإن تخللتها بعض السلوكيات الفردية من نفرٍ غير ملتزم منذ انطلاقتها في تشرين أول 2019 وحتى تاريخ انسحابها لأسباب ستظلّ غامضة في جزئيات منها، لا ينبغي وصفُها بـ"سوح الفاحشة ومعصية الله" من جانب تيارات تدّعي الوطنية والإصلاح باطلاً وهي شريكة في الحكم، أو بأية صفات أخرى لا تليق بالثورة الشعبية الصادقة التي أحدثتها الانتفاضة الاحتجاجية التي هزّت الزعامات الفاشلة التي حكمت البلاد منذ الغزو الأمريكي الخبيث ولغاية اليوم والتي سوف تقتلع عروشهم السياسية والاقتصادية وتقتصّ منهم حين تتغيّر موازين اللعبة في قادم الأيام.

مبارك عيد الميلاد لجميع البشر في المسكونة، ودعواتٌ وتمنيات خاصة للعراقيين الطيبين المقهورين ممّن شكوا غدر الزمن وهُمْ يسعون هذه الأيام لحمل همومهم على كفّ وهموم وطنهم الجريح في الكفّ الأخرى من أجل رفعها أمام مولود المغارة للشفاعة بإعادة الأمان والسلام والاستقرار والطمأنينة والشفاء من كلّ الأمراض البشرية والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مجتمعات كثيرة، ومنها العراق.

وعيد ميلاد مجيد للجميع.

بعيدًا عن هموم اللاهوت والإيمان والمعتقد، فقد أصبح عيد الميلاد الذي تمّ الاتفاق على تعيينه في 25 كانون أول من كلّ عام، مناسبة وطنية بلْ ودولية للاحتفال على نطاق واسع في معظم بلدان العالم.

المادة 140 بين الشد والجذب

سامي آل كصاد
الديوانية

أن هذه المادة المشؤمة دست في الدستورالعراقي وأقرت بعد الغزو الامريكي للعراق سنة 2003 وأقحمت سنة 2005 وفي الدقيقة الأخيرة وتضمنت المادة 58 من قانون السلطة المؤقته والتي تعنى بتطبيع الأوضاع في محافظة كركوك ، وقد تم أضافة شروط لها ، منها اجراء استفتاء على محافظة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها وقد تم تحديد 31 كانون الاول سنة 2007 موعدا لذلك .

أن أطراف النزاع في تلك المدينة من (عربا وكردا وتركمانا) لم يتمكنوا من التوصل الى حلول طيلة الأعوام من 2003 الى 2005 مما دفع جميع الأطراف الى نقل هذه القضية الى الدستور العراقي الذي تم الأستفتاء عليه في تشرين الاول 2005 وقد حدد الدستور المادة 140 هي الحل لمشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها بين الاقليم والمحافظات المجاورة لها .

وقد عرفت لجنة تنفيذ هذه المادة من الدستور ان المناطق المتنازع عليها هي التي تعرضت للتغير الديمغرافي ولسياسة التعريب على يد الأنظمة السابقة طيلة فترة حكمها ، ان هذه المادة تضمنت ثلاث مراحل : أولها التطبيع ، وتعني علاج التغيرات التي طرأت على التركيبة السكانية في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في عهد الحكومات السابقة ، والثانية : الاحصاء السكاني في تلك المناطق، والثالثة : الاستفتاء لتحديد مايريده سكانها .

أما مايخص المكونات الأخرى من العرب والتركمان فأنهم يعترضون على هذه المادة ، وحجيتهم أن سقفها الزمني قد انتهى في كانون الأول 2007 وبالتالي فهي بحاجة الى تعديل دستوري جديد ، وفي نفس الوقت يوجهون الاتهامات الى الأحزاب الكردية بجلب مئات الآلاف من الأكراد من دول الجوار(تركيا وايران وسوريا) ومحافظات الاقليم المجاورة وتحقيق ولادات جديدة في تلك المدينة ليسجلوا أعدادا عالية كي يتمكنوا من تغير هوية المدينة الديمغرافية ، وفي نفس الوقت يتخوفون من احتمال ضم هذه المحافظة الغنية بالنفط الى الاقليم .

في حين يرى الكرد ان هذه المادة هي خارطة الطريق الوحيدة لحل مشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها ، وبقى قادة الاقليم يطالبون بتطبيقها في كل الاوقات ، وينتظرون الفرص لتحقيق مبتغاهم ، وقد تمكنوا من ذلك وفرضوا الأمر الواقع في تلك المناطق مستغلين الظروف الصعبة التي مر بها العراق بسب حربه مع داعش ، فقد دخلت قوات البيشمركه تلك المناطق ، وحينها صرح كبار قادتهم أن المادة 140من الدستور قد أنجزت وانتهت ولن نتحدث عنها بعد الآن ، وقالوا ايضا لقد صبرنا سنوات مع الحكومة الاتحادية حول هذه المادة لكن دون جدوى .

ان مدينة كركوك هي محل نزاع كبير بسبب تركيبتها السكانية المعقدة ، وبعد فرض سيطرة الأكراد عليها بعد اجتياح تنظيم داعش لأجزاء كثيرة من شمال وغرب البلاد. لذا اعتراض العرب والتركمان الذين يقطنون هذه المدينة من سلوكيات البيشمركه عند دخولهم لتلك المناطق ، الا ان سلطة الاقليم أدرجت هذه المحافظة ضمن استفتاء الانفصال عن بغداد في ايلول 2017 وقد رفضت الحكومة الاتحادية حينها هذا الاستفتاء كما رفضته كل من ايران وتركيا .

وبسبب الشد والجذ ب خلال تلك السنوات ، شهدت تلك المناطق أحداثا خطيرة مؤسفة تقع بين الحين والآخر في أجزاء عديدة من المناطق المتنازع عليها ، والتي تدل وبشكل واضح على اعادة تنظيم عصابات داعش الاجرامي وخلاياه الارهابية .

ان الخلافات بين المكونات وتشظي كثير من الاحزاب ، وغياب القرار السياسي جعل المواضيع الخلافية تختمر تحت السطح بشكل جيد، وهذا الأمر دعى المكونات العربية في تلك المناطق بمقاطعة الانتخابات ، علما أنهم يشكلون مانسبته 85 بالمائة من نسبة عدد السكان هناك ، وهذا الأمر أعطى الكرد فسحة كبيرة وفرصة في السيطرة على كل المناصب الحكومية وأمتلاك القرار .

وقد أثبتت حكومة الأقليم عدم مقدرتها بأدارة شؤونها، والدليل مايحصل هذه الأيام في محافظات الاقليم من احتجاجات ومظاهرات ، مطالبة بصرف مستحقاتهم المتوقفة منذ أشهر، وكذلك محاربة الفساد المستشري في جميع وزارات الاقليم ويطالبون حكومتهم بمد جسور التفاهم والتعاون مع الحكومة الاتحاديه ودفع ماعلى الاقليم من أموال متأخرة جراء صادرات النفط أضافة للمنافذ الحدوديه والضرائب وأمور مالية أخرى .

أن موقف الحكومة الاتحادية والبرلمان مع مايحصل في الاقليم هذه الأيام يعتبر من المواقف المشرفة والوطنية ، حيث تم تشكيل وفد عالي المستوى لزيارة الاقليم والوقوف على مايحصل هناك وايجاد الحلول والمعالجات اللازمة لذلك، ومد يد العون لهم، وعلى حكومة الاقليم ان تكون جادة هي الأخرى بتسليم جميع الايرادات للحكومة الاتحادية كي تحل جميع المشاكل العالقه بين المركز والاقليم ، ومن واجبات الحكومة الاتحادية حفظ الأمن وأرواح المواطنين وممتلكاتهم في المناطق التي تحت سيطرتها لأن هذه المشاكل المزمنه ليست الاولى وقد لاتكون الأخيرة ، الا اذا تعاونت كل الأطراف وتضافرت كل الجهود والنوايا المخلصة ، وهذا العمل من أولويات الحكومة الاتحادية وعليها ايضا اتخاذ اجراءات حازمة ومؤثرة وسريعة بالتصدي لكل من يحاول التجاوز والعبث وفرض الفوضى في تلك المناطق .